

الجمهورية العربية السورية



دولة فلسطين
السلطة الوطنية
لأراضي
الضفة الغربية
والضفة الشرقية
والقدس
الضفة الغربية
والضفة الشرقية
والقدس

كلمة المملكة الأردنية الهاشمية يلقيها سعادة السفير أحمد المفلح

السيد الرئيس، اصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الكرام،،،،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اسمحوا لي بداية أن ارحب برئاسة المحكمة الجديدة ممثلةً بالسيدة
Silvia Fernandez ونوابها الكرام وإنما على يقين تام بأن خبرتكم
وحكمتكم ستسهمان بشكل فاعل في المضي قدماً نحو تحقيق أهداف
المحكمة في المستقبل متمنياً لكم التوفيق. كما اود أن ارحب بانضمام
فلسطين للمحكمة لتصبح العضو (١٢٣) في المحكمة، ومن الواجب
هنا ان نحث بقية دول العالم التي لم تنضم بعد على ضرورة الانضمام لما

في ذلك من إرساء لمبدأ سيادة القانون الدولي وهو ما سيؤدي الى تحقيق عالمية المحكمة لتصبح المظلة القانونية الدولية التي ستعزز تحقيق المساءلة الجنائية الدولية.

سيدي الرئيس

إن شعور بعض الدول الأعضاء بالقلق حيال مستقبل المحكمة وقدرتها على المضي قدماً نحو تحقيق اهدافها المستقبلية المتمثلة بتحقيق العدالة الدولية هو أمر مشروع في ظل ازدياد التحديات القانونية والسياسية التي تواجهها المحكمة. إن الأردن كما في السنوات السابقة يُعرب عن قلقه من بطء إجراءات المحكمة في البت في القضايا المنظورة والمحالة إليها، وهنا نود أن نحث الرئاسة الكريمة للمحكمة على ضرورة إيجاد الحلول التي من شأنها تسريع إنجاز المهام المختلفة. ولا بد من التأكيد على أن للدول الأعضاء في المحكمة دور كبير ايضاً في تسريع اجراءاتها من خلال التعاون الكامل مع كوادرها وتسهيل مهمتهم وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عنها دون تردد ودون تسييس لتلك القرارات.

سيدي الرئيس

إن الأردن كان ولا زال وسيستمر في تأكيد دعمه المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية بسبب قناعته الراسخة حول دور المحكمة الرئيس في تحقيق العدالة الدولية ووقف الافلات من العقاب لكل مرتكبي الجرائم

البشعة والذي بالمحصلة سيؤدي الى احلال السلم والامن الدوليين،
فسيادة القانون وإعلاء كلمة الحق هما من لبنات العدالة الدولية التي
كفلها نظام روما الأساسي ومن إيمانه المطلق بالعدالة الدولية وبضرورة
تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وعدم مخالفتهم فإن
الأردن يؤكد على عميق قلقه مما يحدث في الشرق الأوسط من جرائم
يندى لها جبين الانسانية. فظاعة تلك الجرائم من قتل وتهجير قسري
وغيرها من الجرائم التي تعجز معجمات وقواميس اللغة من إيجاد وصف
لها هي من صلب عمل المحكمة الجنائية الدولية وعلى المجتمع الدولي
تحمل مسؤولياته في هذا الاطار من خلال بذل كافة المساعي للتأكد من
مثول كل من يثبت ارتكابه لتلك الجرائم أمام المحكمة.

سيدي الرئيس

إن المنحى الخطير الذي تسير باتجاهه الامور في الشرق الأوسط
وخصوصاً في العراق وسوريا ادى الى ظهور العديد من التنظيمات
الارهابية وعلى رأسها التنظيم الارهابي "داعش" فما يقوم به افراده من
جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب وجرائم لم يتسنى وجود وصف لها
ضمن اطار القانون الدولي لتُعد الاخطر وهو ما يجب أن يُعزز من اصرارنا
على ضرورة محاسبتهم بما يتوافق مع القانون الجنائي الدولي من خلال
تقديم كل من يثبت ضلوعه في تلك الجرائم أمام المحكمة. ما شاهده

العالم في الأيام الماضية من أعمال ارهابية راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين في كل من بيروت وباريس كان قد شهدته الأردن في عام ٢٠٠٥ حيث طالت ايدي الارهاب الآثم المدنيين العزل بهدف ثني الأردن عن مكافحة الارهاب لكن ذلك زاد من اصرارنا على ملاحقتهم مؤكدين في نفس الوقت على ضرورة تظافر الجهود الدولية لتقديم كل من يثبت تورطه بتلك الأعمال الاجرامية للعدالة.

سيدي الرئيس

إن ما تقوم به إسرائيل من احلال واقع ديمغرافي جديد في الضفة الغربية والقدس ليُعد من جرائم الحرب الواردة في نظام روما الأساسي الذي ينص على جريمة قيام أي دولة احتلال بنقل مواطنيها الى الأراضي التي قامت باحتلالها الأمر الذي تواصل إسرائيل القيام به من خلال زيادة وتيرة بناء المستوطنات داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وأخيراً فإن ما شهدته وتشهده الاراضي الفلسطينية المحتلة من استخدام مفرط للقوة ضد الفلسطينيين بشكل ينافي القانون الدولي الانساني يجب ان يخضع لتحقيق شامل من قبل مكتب الادعاء العام في المحكمة لكافة الملفات التي تم تقديمها من الجانب الفلسطيني.

شكراً سيدي الرئيس